



شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة

الرقم : ٣٧٤ / م / ١ / ٣ / ٦

التاريخ : ٢٠١٠ / ٤ / ١٠

ASSEMBLY DECISION - JEP - 20/4/2010

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الاكرم

تحية طيبة وبعد ،،

نرفق لمعاليتكم بطيه نسخه من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ وذلك بعد توقيعه من مندوب مراقب الشركات وايداعه في ملف الشركة لدى دائرة مراقبة الشركات حسب الاصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

ايمن ابو شنب
المدير المالي / مدير تنفيذي

(11)

٨٤٤٢
١٠/٤/٢٠١٠
الدكتور تامر
البور
٤/١٠

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لمساهمي الشركة المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٠

عقدت الهيئة العامة للمساهمين اجتماعها العادي في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم السبت الموافق ٢٠١٠/٤/١٠ في قاعة الاحتفالات بمدارس الكلية العلمية الاسلامية برئاسة السيد عصام محمد علي بدير وقد حضر الجلسة السيد غسان ضمرة مندوبا عن عطفة مراقب الشركات وعدد من زملائه من موظفي دائرة مراقبة الشركات وبحضور اعضاء مجلس الادارة السادة مروان ماضي ، فارس المعشر ، وفا الدجاني ، بخيت البخيت ، المهندس عثمان بدير ، المهندس مروان بشناق ، ياسين التلهوني ، الدكتور نواف عبيدات ممثل اسهم الحكومة ، المهندس أحمد سليم الغزو ممثل اسهم البلديات وزهير الحلاق ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كما حضر الاجتماع السيد ستيف كرادشة مندوبا عن مدقق حسابات الشركة السادة طلال ابو غزالة وشركاه .

في بداية الجلسة قال الرئيس ارحب بكم جميعا وأرجو من عطفة مندوب مراقب الشركات بيان قانونية الجلسة .

مندوب مراقب الشركات: باسمي شخصيا ونياية عن زملائي موظفي دائرة مراقبة الشركات يسعدني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي لشركة الكهرباء الأردنية ، واستنادا لاحكام المادة (١٦٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته فقد قامت الشركة باتخاذ جميع الاجراءات القانونية لعقد هذا الاجتماع وقد تم التحقق بان الشركة قامت بإرسال الدعوات لجميع المساهمين ضمن المدة القانونية المقررة وتم النشر عن الاجتماع عبر وسائل الاعلام المختلفة وفق متطلبات واحكام القانون ، كما حضر الاجتماع كامل اعضاء مجلس الادارة البالغ عددهم (١١) عضواً كما حضره مندوب مدقق حسابات الشركة السادة طلال ابو غزاله وشركاه وحضر هذا الاجتماع (٧٨) مساهما من اصل (١٨٠٤٤) مساهما يحملون اسهماً بالاصالة (١٨٠٥٤,٧٥٧) سهماً واسهماً بالوكالة (٣٧,٥٠٢,١٥٦) سهماً وبذلك يصبح عدد الاسهم الممثلة في هذا الاجتماع (٥٥,٥٥٦,٩١٣) سهماً وذلك يشكل مانسبته (٧٣,٤٨%) من رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع والبالغ (٧٥,٦٠٠,٠٠٠) دينار ، وبذلك يعتبر الاجتماع قانونيا واية قرارات تصدر عنه تعتبر قانونية وواجبة التنفيذ وفق احكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات ، فأرجو من السيد الرئيس تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين لفرز وجمع الاصوات .

السيد الرئيس
المرتب
٢٠١٠/٤/١٠

السيد الرئيس : شكراً للسيد غسان ضمرة مندوب مراقب الشركات ، كما مسمعت ايها الاخوة بان النصاب لهذا الاجتماع قانوني ، وبالاصالة عن نفسي ونياية عن زملائي اعضاء مجلس الادارة وجميع جهاز الشركة ارحب بكم جميعا وارحب بمندوب عطفة مراقب الشركات وزملائه الكرام كما ارحب بمندوب عطفة محافظ

العاصمة ومستشاري الشركة القانونيين ومندوب مدقق حسابات الشركة ، واستناداً للصلاحيات المخولة إلى أعين السيد عزت جوخدار امين سر مجلس الادارة كاتباً للجلسة والسيد الدكتور عبد الله المالكي والدكتور محمد رياض بندقجي مراقبين لفرز الاصوات .

ثم قال الرئيس قبل البدء في جدول الاعمال أود أن أشير الى البند (٨) من جدول الاعمال المطروح عليكم والذي يسمح لمساهمين يحملون ما نسبته أكثر من (١٠%) من الاسهم الممثلة في الاجتماع باضافة اية امور اخرى تقترح الهيئة العامة بحثها في هذا الاجتماع ، وقد تقدم عدد من المساهمين يحملون اسهما بالاصالة والوكالة ما مجموعه (٤٣,٦٨٥,٤٤٣) سهما اي بنسبة (٧٨,٦ %) من الاسهم الممثلة في الاجتماع بعريضة موقعه منهم تنص على ما يلي :-

السيد رئيس مجلس الادارة المحترم :

بالاستناد للمادة (١٧١/أ) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته فاننا وبصفتنا مالكين لأكثر من (١٠%) من الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة العادي للمساهمين المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ فاننا نقترح إدراج الموضوعين التاليين على جدول أعمال الاجتماع المذكور وهما :-

أ- الاستثمار والمشاركة مع بعض الجهات بشركة مختصة بحقل الاتصالات .

ب- التحول للعمل بموجب رخصة بدلا من الامتياز .

مندوب مراقب الشركات: إن الموضوعين المذكورين أعلاه يمكن للهيئة العامة العادية ادراجهما على جدول أعمال هذا الاجتماع ليصار إلى مناقشتهم واتخاذ القرار المناسب بشأنهما فهل توافقون على ادراج هذين الموضوعين على جدول الاعمال ؟

وقد وافق الحضور على ذلك بالاجماع .

السيد الرئيس: لنبدأ بالبند الاول من جدول الاعمال وهو تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة السابق ، فاقترح عدد من المساهمين عدم تلاوته والاكتفاء بعرض ملخص لما تم في الاجتماع المذكور من قرارات حيث تسم كاتب الجلسة امين سر مجلس الادارة السيد عزت جوخدار بعرض الملخص المطلوب .

ثم اقترح الرئيس تاجيل بحث البند الثاني لمناقشته مع الميزانية بعد ان يقوم مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره حيث قام السيد ستيف كرادشة مندوب السادة طلال ابو غزالة وشركاه بقراءة تقرير المدقق المستقل ولم يبد اي من الحضور ملاحظة عليه ثم طلب الرئيس البدء بمناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية .

المساهم المهندس زهير بركات : بالنسبة للتقرير لدي ملاحظتان الاولى تتعلق باتشاء شركة الاتصالات حيث أنه نظراً لظروف الشركة وأرباحها فإنتي اعتقد ان هذا الموضوع من الاهمية بمكان ونأمل من مجلس الادارة ان يبذل الجهد المستطاع في انشاء هذه الشركة قبل نهاية النصف الاول من عام ٢٠١٠ كما وعدت به الشركة في التقرير السنوي للعام السابق ، أما الملاحظة الثانية فهي بخصوص العلاقة مع هيئة تنظيم قطاع الكهرباء فالملاحظ ان الشركة طلبت تعديل اسعار الخدمات إلا أن الهيئة قامت بتخفيضها بنسبة ٢٥% فما هو السبب ؟

السيد الرئيس : بالنسبة للموضوع الاول سيتم مناقشته في البند المخصص له ، أما موضوع تكاليف خدمات التوصيل فان الشركة قامت باجراء الاتصالات والمفاوضات المستمرة مع هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بشأن تعديل التعرفة الكهربائية وتعليمات تكاليف خدمات التوصيل ولكن لم يتم الاستجابة لمطالب الشركة مما أدى الى تدني ارباحها وأرجو من المدير العام توضيح ذلك .

المدير العام : هناك خلاف ما بين الشركة وهيئة تنظيم قطاع الكهرباء حول تقدير نسبة الفقد في الطاقة الكهربائية فنسبة الفقد الواقعية هي بحدود (١٤%) بينما النسبة التي تعتمد عليها الهيئة في احتساب التعرفة هي (١٢%) فالفارق بين التقديرين هو (٢%) وقيمة هذا الفارق تبلغ حوالي (١٠) ملايين دينار وهذا المبلغ يمثل الخسارة في إيرادات الشركة ، من جانب اخر فان الشركة ويهدف تخفيض الفاقد من الطاقة الكهربائية فإن أجهزة الشركة المختصة تقوم بتكثيف حملات فحص وتفتيش العدادات لكشف حالات العبث واستغلال الطاقة بطرق غير مشروعة ، اضافة الى وضع استراتيجية وخطط عمل شاملة لمعالجة وتقليل الطاقة المفقودة في شبكة التوزيع الكهربائية ، اما بخصوص التعرفة فان التعديل الذي طرأ عليها كان طفيفا جدا ونأمل ان تكون النتائج احسن في العام القادم ان شاء الله .

المساهم طلب العزرة : لدي استفسار حول مصير ارض الشركة في منطقة أم الكندم وهل تم قبض قيمة أرض الشركة بمنطقة رأس العين والتي بيعت إلى أمانة عمان الكبرى ؟

السيد الرئيس : لقد تم شرح هذا الموضوع بالتفصيل في الاجتماعات السابقة ومع كل ذلك أرجو أن أوضح بأن الشركة كانت قد قامت بتقسيم أرض أم الكندم إلى دونمات إلا أن عطوفة أمين عمان المهندس عمر المعاني أصدر قراراً باعتبار هذه الأرض حرجية وتقع ضمن ما سمي بالموروث الطبيعي حيث لا يسمح بالبناء عليها ، وقد بذلنا كل المحاولات واضطررنا لطلب المساعدة من معالي رئيس الديوان الملكي العامر المهندس السيد ناصر اللوزي لحل هذا الموضوع على أساس أن الديوان الملكي العامر كان قد قام

بتسجيل الأرض المذكورة باسم الشركة عوضاً عن الأرض التي كانت تملكها بجبل عمان والتي تم تسجيلها باسم نادي الملك الحسين ، ونأمل أن يتم التوصل إلى حل مناسب حول هذا الموضوع إما بإعطاء الشركة أرضاً بديلة أو دفع قيمتها من قبل الأمانة بعد تقدير قيمتها حسب الأصول .

وفيما يتعلق بقيمة أرض رأس العين فقد سبق للشركة أن اتفقت مع أمانة عمان الكبرى على تقسيط قيمتها ويمكن للمدير المالي توضيح ما تم بهذا الشأن ؟

المدير المالي أيمن أبو شنب : لقد قامت الشركة بتحصيل مبلغ حوالي ثلاثة ملايين دينار لغاية شهر آذار ٢٠١٠ من اصل ثمن أرض الشركة برأس العين والبالغ (٧,٢٥٠,٠٠٠) دينار حيث تم تقسيط المبلغ بضمانة رسوم النفقات التي تتحقق للأمانة والتي تبلغ حوالي مليون دينار شهرياً .

المساهم الدكتور عبد الله المالكي : إن ما يسترعي انتباهي في التقرير السنوي هو الأرباح التشغيلية والتي تبلغ حوالي (٦٥٠,٠٠٠) دينار إذ لا يعقل أن شركة ذات امتياز وتتمتع بالاحتكار وتبيع حوالي (١,٥) مليون دينار يومياً وفي نهاية العام لا تستطيع أن تربح ما يكفي لكي تشجع ليس رغبات مساهميها وإنما متطلباتها مما اضطرها للاستدانة من الاحتياطي الاجباري ، فنحن بحاجة الى الأرباح لعدة اسباب ليس للمساهمين الذين عاشوا مع هذه الشركة عقوداً طويلة ولكننا أيضاً بحاجة للأموال لكي نسد جزءاً من مديونيتنا ولكي نزيد رأسمالنا من الرسملة ، نحن نعرف أن هذه الشركة تواجه تحديات استثمارية كبيرة لكي تواكب متطلبات الاقتصاد كما أننا أمام تحدٍ استراتيجي وعلى مجلس الإدارة ان يواجه هذه المتطلبات والتحديات بالأمر المناسب.. لا أقول أن هذه مسألة سهلة ولكن في وضع كهذا يجب أن نزيد الإيرادات أو أن نقلل النفقات أو أن نجتمع بين هذين الأمرين . نحن أمام تحدٍ كبير ومن يتراعى له أن الرخصة سوف تحل المشاكل فهذا ليس صحيحاً فالرخصة سوف تصطدم بسقف التعرفة الكهربائية واطمنى لكم التوفيق وشكراً .

السيد الرئيس : الواقع أن الأرباح التشغيلية غير مناسبة وهذا الموضوع شأنك وطويل ، أما القول بأن الرخصة قد لا تحل المشكلة فالملاحظ أن شركتي توزيع الكهرباء وكهرباء محافظة إربد واللتين تحولتا للعمل بموجب رخص فقد حققنا أرباحاً كبيرة لحصولهما على شروط جيدة بموجب تلك الرخص ، ولهذا تقدمنا لهيئاتكم باستصدار قرار يتم بموجبه تفويض مجلس الإدارة للمعني لاستبدال اتفاقية الامتياز برخصة إذا وجد المجلس أن ذلك مناسب لمصلحة الشركة .

أما فيما يتعلق بموضوع تخفيض النفقات فالشركة تقوم وباستمرار بدراسة سبل تخفيض هذه النفقات ما أمكن ذلك علماً

بأن الموضوع الأساسي الذي يشكل عبئاً كبيراً على الشركة هو موضوع العبث واستجرار الطاقة بطرق غير مشروعة بالإضافة إلى تكرار حوادث سرقة المعدات والاسلاك والكوابل وقطع المحولات ، وقد عُقد مؤخراً إجتماع في مكتب معالي وزير الداخلية ضم شركات التوزيع الكهربائية الثلاث بالإضافة إلى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء لدراسة الاقتراحات والحلول وذلك بالتعاون مع الحكام الإداريين والجهات الأمنية المختصة لإيقاف هذه السرقات والاعتداءات واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين .

المساهم الدكتور عبد الله المالكى : كيف نستكمل الفارق بين راس المال المدفوع والمصرح به ولماذا لا نطرح اسهماً للاكتتاب الخاص .

السيد الرئيس : لقد تم طرح هذا الموضوع العام الماضي وقد قامت الشركة بدراسة فوجدت أنه من غير المناسب طرح أسهم للاكتتاب سواء من جهة علاوة الاصدار او من جهة ان قانون الامتياز لا يسمح بطرح أسهم للاكتتاب الخاص وإنما يلزم الشركة بأن تطرح الاسهم لغير المساهمين لمدة شهرين وإذا لم تتم التغطية لتلك الأسهم تُطرح للمساهمين .. وكلها عقبات نسعى لحلها .

المساهم عوني عبده : أود ان أسال عن موعد توزيع الأرباح وعن نتيجة أعمال الشركة في الربع الأول من هذا العام .

السيد الرئيس : نحن ملتزمون بالقانون الذي حدد فترة (٤٥) يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة لتوزيع الأرباح ، إلا أننا نأمل أن نتمكن من توزيع هذه الأرباح خلال (٣٠) يوماً ريثما يتم تجهيز الشيكات ، أما بالنسبة لنتيجة أعمال الشركة للربع الأول من هذه السنة فأرجو من المدير المالي توضيح ذلك .

المدير المالي ايمن أبو شنب : لم يمض على الربع الاول سوى عشرة ايام ولم تكتمل الصورة بعد ولكن نتيجة اعمال الشركة في هذه الفترة تتماثل مع السنوات السابقة مع انخفاض او ارتفاع بسيط .

المساهم عادل عداسي : ما هي الأسس التي تعتمد في فحص العدادات حيث أن هناك عدادات تجاوزت عمرها التشغيلي وبالتالي فان دقتها لا يمكن أن تكون سليمة ويَتهم المشترك بأنه قد عبث بالعداد أحياناً ، أما بالنسبة للأرباح فاعتقد ان المبلغ يصل الى ثمانية ملايين دينار أي أكثر من ١٠% وليس ٧,٥% .

السيد الرئيس : تقوم الشركة بفحص العدادات جميعها وبشكل دوري وتستبدل حوالي (٢٠٠٠٠) عداد سنوياً وسوف يوضح المدير العام هذا الموضوع كما سيجيب المدير المالي على السؤال المتعلق بالأرباح .

المدير العام : يمكن للعداد الميكانيكي العادي أن يستخدم لمدة تقارب ٢٠ سنة وقد تتأثر دقته أحيانا ، ولهذا فقد اعتمدت الشركة مؤخراً نوعية من العدادات الالكترونية المتطورة تخدم ٢٠ سنة على الأقل وتمتاز بالدقة .

المدير المالي أيمن أبو شنب : بالنسبة لسؤال المساهم حول الأرباح فإن المبلغ للحد الأدنى المنصوص عليه في الامتياز والواجب توفره هو (٥,٦٧٠,٠٠٠) دينار بينما الأرباح المحتفظ بها بعد تسديد الخسارة السابقة تبلغ حوالي (١,٥) مليون دينار والفرق بينهما حوالي الأربعة ملايين دينار حيث سنضطر لاستدانة هذا الفرق من الاحتياطي الإجباري لتأمين الحد الأدنى من الأرباح بموجب الامتياز والبالغ (٧,٥%) من رأس المال المدفوع .

المساهم عمر حياور : أرجو أن استفسر عن العقبات التي تواجهها الشركة وسببت لها الخسارة بينما شركة كهرباء محافظة إربد وزعت أرباحاً بنسبة (١٥٠%) .

السيد الرئيس : العقبات شرحناها مطولاً وهي التعرف والعيب .. اما شركة كهرباء محافظة إربد فرأسمالها (٤) ملايين دينار بينما رأسمال الشركة يفوق ال (٧٥) مليون دينار .

وفي هذا السياق أوضح السيد الرئيس أن قرار الاستدانة من الاحتياطي الإجباري لتوزيع نسبة الحد الأدنى من الأرباح كان بالاستناد لنص الفقرة (ب) من المادة (١٨٦) من قانون الشركات والتي أجازت للشركات العامة ذات الامتياز باستعمال الاحتياطي الإجباري لتأمين الحد الأدنى المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها أرباح هذه الشركات بتأمين هذا الحد ، فأرجو أن تكون الصورة واضحة للجميع ونحن نسعى للحصول على موارد أخرى لغايات تحسين نسبة الأرباح ومن بين ذلك التفكير في انشاء شركة اتصالات .

وفي ختام المناقشة وافق الحضور وبالإجماع على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة (٧,٥%) .

كما وافق الحضور وبالإجماع على إخلاء طرف مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وذلك ضمن حدود القانون .

السيد الرئيس : تنتقل الآن إلى البند السادس من جدول الأعمال وهو انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الأربع القادمة .

المساهم الدكتور عبد الله المائكي : أشرح كل من :-

- ١- السيد عصام "محمد علي" بدير .
- ٢- السيد مروان محمد ماضي .
- ٣- السيد فارس الياس المعشر .
- ٤- السيد وقفا أبو الوفا الدجاني .
- ٥- المهندس السيد عثمان "محمد علي" بدير .
- ٦- السيد بخيت نجيب البخيت .
- ٧- المهندس السيد مروان عبدالله بشناق .
- ٨- السيد ياسين خليل التلهونسي .
- ٩- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .

وبما أنه لم يتقدم أي مساهم آخر لترشيح نفسه فقد وافق جميع المساهمين الحاضرين على هذا الترشيح وبالتالي فوز جميع المذكورين أعلاه بالتركية للسنوات الأربع القادمة .

وقد شكر الرئيس السادة المساهمين على ثقتهم وتمنى لهم وللشركة دوام التقدم والتوفيق .

السيد الرئيس : البند السابع من جدول الأعمال هو انتخاب فاحصي حسابات الشركة لسنة ٢٠١٠ وبحسب أحكام القانون فإن مجلس الإدارة وبناء على توصية لجنة التدقيق يرشح السادة طلال أبو غزالة وشركاه كمدققين لحسابات الشركة .

وقد وافق الحضور بالاجماع على ذلك وفوضوا مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

السيد الرئيس : ننقل الآن لبحث الموضوعين اللذين تحدثنا عنهما في بداية الجلسة ولنبدأ بموضوع استبدال الامتياز برخصة وأضاف قائلاً إن مجلس الإدارة يقترح عليكم اقرار النص التالي :-

"الموافقة على تحول الشركة للعمل بموجب رخصة صادرة عن هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بدلاً من اتفاقية الامتياز المبرمة مع الحكومة ، وتفويض مجلس الإدارة لاتخاذ والسير بالاجراءات اللازمة مع الجهات الرسمية ذات العلاقة لفسخ الامتياز مع الحكومة قبل انتهاء مدته والقاء قانون تصديق الامتياز اذا وجد مجلس الادارة ان ذلك في مصلحة الشركة" .

وقد وافق الحضور بالاجماع على ذلك وقال الرئيس ان مجلس الادارة سيبدأ قساري جهده في دراسة هذا الموضوع دراسة متأنية ليحقق مصلحة الشركة .

وبعد أن بين السيد الرئيس ما يمكن ان يترتب على هذا المشروع من منافع للشركة لاسيما اذا تحولت للعمل بموجب رخصة حيث لا تعامل الأرباح غير التشغيلية كما تعامل الآن ، فقد وافق الحضور بالإجماع على القرار المقترح من مجلس الإدارة وعلى النحو المبين أعلاه .

وفي ختام الجلسة جدد السيد الرئيس شكره للمساهمين على ثقتهم بمجلس إدارتهم وتمنى لهم وللشركة دوام التقدم والازهار .

وعليه ختمت الجلسة ...

رئيس المجلس

عصام بدير

مندوب مراقب الشركات

حسان ضمرة

كاتب الجلسة

عزت جوخدار